

القوائم المالية وأسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي

أ.م.د. ماهر علي الشامام

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

dr.maher-shmam@yahoo.com

الباحث: عدنان محمود فتحي الحديدي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

Dm875825@gmail.com

المستخلص:

ركزت الدراسة الحالية اهتمامها على قدرة القوائم المالية على التعبير وذلك لما لها من دور قوي في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحقيق غايات اصحاب المصالح جميعهم، حيث كانت مشكلة الدراسة تتركز في بعض التساؤلات ومنها هل ان القوائم المالية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة ام انها غير معبرة عن حقيقة الوضع المالي اصلاً، كذلك تركزت المشكلة في معرفة هل هناك مصداقية في القوائم المالية ام لا، اما بالنسبة لهدف الدراسة هو تحديد مفهوم القوائم المالية والبحث في اهم اسباب عدم مصداقية القوائم المالية وقدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي. تكون البحث من اربعة محاور حيث كان المحور الاول يمثل القوائم المالية والقدرة على التعبير أما المحور الثاني فيمثل أثر اختلاف بدائل القياس في مصداقية القوائم المالية أما المحور الثالث فيمثل الجانب العملي والمحور الرابع يمثل الاستنتاجات والتوصيات. خلص البحث إلى مجموعة الاستنتاجات والتوصيات واهم الاستنتاجات هي أن الانتقادات الموجهة للقوائم المالية تشكل أثر كبير في التقليل من مصداقيتها وأن القوائم المالية لا تعبر بصورة مطلقة عن حقيقة الوضع المالي، اما اهم التوصيات فهي إذا ما ارادت هذه القوائم ان تكون معبرة بشكل أكبر لابد من استخدام نموذج خاص برفع قدرة القوائم المالية على التعبير وكذلك معالجة نقاط الضعف في القوائم المالية من قبل الشركات وكذلك استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات الثابتة بدلاً من الكلفة التاريخية والتي تعد من أهم نقاط الضعف في القوائم المالية. **الكلمات المفتاحية:** القوائم المالية، القدرة على التعبير، الوضع المالي، بدائل القياس.

Financial statements and the reasons for their inability to express the reality of the financial situation

Researcher: Adnan Mahmoud F. Al-Hadidi

College of Administration and Economics

University of Mosul

Assist. Prof. Dr. Maher Ali Al-Shammam

College of Administration and Economics

University of Mosul

Abstract:

The current study focused its attention on the ability of the financial statements to express this because of their strong role in making investment decisions and achieving the goals of all stakeholders. As the problem of the study was concentrated in some questions, including whether the financial statements reflect the reality of the establishment's financial situation or are they not expressive the fact of the financial situation in the first place. Also the problem centered in knowing whether there is credibility in the financial statements or not, as for the aim of the study is to define the concept of financial statements and research the most important reasons for the lack of

credibility of the financial statements and their ability to express the truth of the financial situation.

The research consisted of four axes, where the first axis represented the financial statements and the ability to express while the second axis represented the effect of different measurement alternatives on the reliability of the financial statements, while the third axis represented the practical side and the fourth axis represented the conclusions and recommendations. The research concluded with a set of conclusions and recommendations and the most important conclusions are that criticism of the financial statements has a significant impact on reducing their credibility and that the financial statements do not completely express the reality of the financial situation. A special model for raising the ability of financial statements to express, as well as addressing weaknesses in the financial statements by companies, as well as using fair value in evaluating fixed assets instead of historical cost, which is one of the most important weaknesses in the financial statements.

Keywords: Financial statements, the ability to express, financial situation, measurement alternatives.

المقدمة

تعد المحاسبة اليوم من القنوات المهمة في توفير المعلومات المهمة للأطراف المستخدمة لها، وبغية جعل المحاسبة أداة فاعلة في عملية توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، حيث لابد ان تتكيف معطياتها مع البيئة الاقتصادية التي تمارس وظيفتها فيها، اذ ان تحقيق هذا الهدف يجعل المحاسبة نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموضوعية التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للقوائم المالية. وان هذه القوائم المالية تهدف الى توفير معلومات حول الوضع المالي والاداء والتغيرات في الوضع المالي للشركة وان هذه المعلومات توفرها تلك القوائم لجميع المستخدمين لها والتي تساعدهم على صنع العديد من القرارات المهمة التي تعتمد بشكل كبير على تلك المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي لابد ان تكون تلك المعلومات او تلك القوائم هي قوائم اعدت بالشكل الصحيح.

منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** إن مشكلة البحث تتلخص في معرفة هل أن القوائم المالية معبرة عن حقيقة الوضع المالي للشركة أم غير ذلك وكذلك في الحاجة إلى معرفة هل هناك مصداقية في القوائم المالية إذ تلخصت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:
 - أ. هل القوائم المالية تعبر ام لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي؟ ومن هذا التساؤل يتم اشتقاق التساؤلات الفكرية الآتية:
 - إذا لم تعبر، هل نحن بحاجة إلى قوائم مالية؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، أيعني هذا أن القوائم المالية معبرة، أم أنها معبرة إلى حد ما؟
 - إذا كانت القوائم المالية معبرة إلى حد ما، كم هي نسبة التعبير عن حقيقة الوضع المالي وما هو تأثير باقي النسبة (غير المعبرة) على القوائم المالية وما مدى الصحة لها؟
 - ب. هل هناك قصور في القوائم المالية؟
 - ج. هل هناك مصداقية في القوائم المالية؟

2. هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق العديد من الاهداف والتي تم صياغتها في شكل نقاط والتي تتمثل بالآتي:

- تحديد مفهوم القوائم المالية.
- البحث عن اسباب عدم مصداقية القوائم المالية وقدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي.
- تشخيص وتحديد نقاط الضعف الموجودة في القوائم المالية.
- تحديد أثر بدائل القياس على مصداقية القوائم المالية.

3. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الانتقادات الموجهة الى المحاسبة بشكل عام والى القوائم المالية بشكل خاص اذ ان الكثير من المحاسبين وغير المحاسبين يجزمون ان القوائم المالية تكون غير معبرة عن حقيقة الوضع المالي بشكل تام إذ يأتي هذا البحث لوضع النقاط على الحروف في تحديد هل أن المحاسبة وما تقدمه من قوائم المالية غير قادرة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي وتحديد الاسباب والعوائق، في كون القوائم المالية بتلك الصورة.

4. فرضية البحث: من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيقها، فقد تم تحديد عدد من الفرضيات الآتية:

أ. الفرضية الرئيسية: إنَّ القوائم المالية لا تعبر بصورة مطلقة عن حقيقة الوضع المالي.

ب. الفرضية الفرعية الاولى: هناك حاجة إلى القوائم المالية.

- إنَّ القوائم المالية معبرة إلى حد ما عن حقيقة الوضع المالي.

- هناك مصداقية في القوائم المالية.

ج. الفرضية الفرعية الثانية: يمكن تحديد نسبة المصداقية في القوائم المالية.

5. منهج البحث: من اجل الاجابة على المشكلة وتحقيق اهداف الدراسة وفرضيات الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي، سوف يتم استقراء ادبيات الفكر المحاسبي العلمية المتمثلة بالأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث والدوريات والمؤتمرات والكتب العربية والاجنبية، فضلا عن التصفح في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مع اختيار بحوث أخرى في المجالات المحاسبية والتي مثلت الحجر الاساس في كتابة البحث.

6. خطة البحث: تم تقسيم البحث الى المحاور الآتية:

المحور الأول/القوائم المالية والقدرة على التعبير.

المحور الثاني/تأثير بدائل القياس على مصداقية القوائم المالية.

المحور الثالث/الجانب العملي.

المحور الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: القوائم المالية والقدرة على التعبير

اولاً. مفهوم القوائم المالية: إنَّ القوائم المالية هي بمثابة إعلان يتوقع منه أن يكون صحيحاً، وأنَّ القوائم المالية يتم توصيلها باستخدام مجموعة من القيم النقدية والتي تصف خصائص الشركة تبعاً للعديد من النواحي المالية والتي من المتوقع بأنها تعبر وبصدق عن الوضع المالي للشركة، وتُعدُّ القوائم المالية بمثابة المنتج الأخير للنظام المحاسبي في الشركة، فهي تمثل نتاج العمليات الاقتصادية التي قامت بها الشركة على طول الفترة المالية، وأنَّ نتاج هذه العمليات الموجودة في القوائم المالية لا بد أن تُعطي صورة واضحة وحقيقية وصادقة عن الوضع المالي للشركة لمستخدمي هذه القوائم مهما كان هؤلاء المستخدمون، وكذلك يجب أن تُبين مدى قدرة الشركة على

تحقيق الأرباح ضمن الفترة المالية (الحويزي، 2015: 23). وتعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية سواء كانت انتمائية أم استثمارية، وأن هذه القوائم المالية من الممكن أن تكون متشابهة من بلد إلى آخر، لكن هناك العديد من الاختلافات قد ترجع إلى العديد من الأسباب والتي ربما تكون قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية (الكيلاني، 2008: 8). وأن هذه القوائم المالية قد عُرفت بالعديد من التعريفات والتي سنذكر بعضاً منها.

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) هذه القوائم بأنها "عرض هيكل للمركز المالي للشركة وأدائها خلال فترة معينة، وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، بحيث تكون ملائمة لمختلف مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة" (بركة، 2015: 9). كذلك يمكن تعريفها بأنها "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لأطراف الخارجية" (حماد، 2002: 38). كذلك عُرفت أيضاً بأنها "مجموعة من الوثائق والسجلات المالية والمحاسبية والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للشركة في نهاية الدورة" (احلام، 2016: 3). وكذلك عُرفت على أنها "مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالشركة، وفي أشكال محددة (كالميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغير في المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية) وتُعدّ القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية إلى مختلف مستخدميها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات" (لمياء، 2015: 16).

لقد تم استخلاص العديد من الأهداف الخاصة بالقوائم المالية والتي ستكون مهمة للعديد من المستخدمين من تلك القوائم المالية الأهم من ذلك أن هذه الأهداف لابد من تحقيقها إذا ما أُريد من تلك القوائم التعبير وبصدق عن حقيقة الوضع المالي. لقد كانت هناك محاولات عديدة لتحديد أهداف القوائم المالية ومن أهم هذه المحاولات هي ما قام بها المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) وكان ذلك في سنة 1971 وتم تكوين لجنة سُميت بلجنة تروبلود Trueblood وقد وضعت هذه اللجنة اثني عشر هدفاً للقوائم المالية إذ قام FASB بنشر إصدارين الأول عام 1978 ويختص بأهداف التقارير المالية في المشروعات التجارية Business Enterprises والثاني في عام 1980 يختص بالمشروعات غير الهادفة إلى الربح Not-for Profit وقد اكتسب هذا البيان أهميته من ميزة مكرسة خصيصاً لأهداف ومفاهيم يستند إليها FASB في تطوير معايير المحاسبة المالية (الجباري، 2002: 19-21).

ويرى الباحثان أن من خلال أهداف القوائم المالية التي جاءت بها لجنة تروبلود وFASB فإنه تم التحدث والتركيز على المعلومات المفيدة وليس على ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات وبيانات تكون (صادق وعادلة ومنصفة) وهنا يثار التساؤل الآتي وهو هل أن المعلومات المفيدة يجب أن تكون صادقة وصحيحة؟ حيث إذا نعود إلى مفهوم (المفيد) من الشيء نرى أن الماء مفيد في العطش وغير مفيد ومضر عندما يكون الشخص غير عطشان لذا يترتب على كلمة مفيد جملة من الأمور وهي متى وأين وكيف. وقد يتعارض الوقت أي السرعة في تقديم المعلومة مع دقة المعلومة، إذ إن المعلومة تفقد قيمتها عندما تتأخر ويؤدي سرعة تقديم المعلومات إلى عدم الدقة في المعلومة مما يعني عدم صحة المعلومات.

ومن خلال ما تقدم سنتعرف فقط على بعض الفروقات التي حددها الباحثان بين أهداف لجنة تروبلود والأهداف التي وضعها FASB:

الفرق ما بين أهداف لجنة تروبلود FASB: من خلال الأهداف التي تم وضعها من قبل لجنة تروبلود وFASB سنحاول معرفة بعض الفروق المتعلقة بالأهداف الموضوعية من قبلهم. إذ يرى الباحثان أنَّ من أهم الفروقات بين لجنة تروبلود وFASB أنَّ لجنة تروبلود تطرقت إلى أهم ما في المحاسبة بشكل عام وهي توفير القوائم المالية ومنها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأنشطة المالية وقائمة التقديرات المالية المتصلة بالمستقبل أمَّا FASB فلم يتطرق لمثل هذا الهدف كون الأهداف التي وضعها FASB جاءت بعد أهداف لجنة تروبلود التي كانت موضوعية مسبقاً كذلك هناك فرق آخر هو أنَّ لجنة تروبلود تطرقت إلى هدف وهو لا بد من توضيح وإعلام كل الجهات المستخدمة عن كافة الأنشطة التي تقوم بها والتي من الممكن أنَّ تؤثر على المجتمع، أمَّا FASB فلم يتطرق إلى ذلك، كذلك هناك فرق آخر وهو أنَّ FASB وضع هدف وهو لا بد من توفير معلومات عن أداء الشركة الاقتصادية في حين أنَّ لجنة تروبلود لم تتطرق إلى ذلك.

وبعد التعرف على أهم الفروقات نستنتج أنَّ القوائم المالية هي تمثل الحجر الأساس بالنسبة للمستخدمين لبناء القرارات التي تساعد في المستقبل لما تحتويه تلك القوائم من معلومات تحاول أن توصلها إلى المستخدمين من خلال الأهداف التي تريد تحقيقها، والهدف الرئيس لها هو توفير المعلومات إلى الجهات التي يهتمها أمر الشركة الاقتصادية، وهنا لا بد من تحديد ما تتضمنه القوائم المالية.

ثانياً. أنواع القوائم المالية: تعددت القوائم المالية إلى قوائم أساسية وفرعية إذ حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القوائم المالية الأساسية والتي انقسمت إلى:

- قائمة الدخل.

- قائمة المركز المالي.

- قائمة التدفقات النقدية.

أمَّا القوائم الفرعية فأهمها قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وفيما يلي التطرق بشكل مختصر جدا عن هذه القوائم المالية وما تتضمنه من أهم المفاهيم:

- 1. قائمة الدخل:** تُعدُّ قائمة الدخل من القوائم المالية الأساسية والمهمة والتي لا تقل أهميتها عن قائمة المركز المالي أو القوائم الأخرى لما لتلك القائمة من دور كبير لمعرفة نتيجة نشاط الشركة. وتعرف بأنها "هي قائمة المكاسب التي تعبر عن مدى نجاح عمليات الشركة في فترة زمنية معينة وتستخدم لتحديد ربحية الشركة". (جعفر، 2003: 259)
- 2. قائمة المركز المالي:** تُعدُّ قائمة المركز المالي من القوائم الأساس والرئيسية أيضاً في الشركة الاقتصادية والتي تحتوي على كل موجودات الشركة ومطلوباتها وحقوق الملكية إذ تنقسم على جانبين يحتوي الجانب الأيمن منها على الموجودات الخاصة بالشركة أمَّا الجانب الأيسر منها فيحتوي على المطلوبات وحقوق الملكية. وتعرف بأنها "قائمة تبين الوضع المالي للشركة في تاريخ معين، أي في نقطة زمنية معينة، وهي قائمة تاريخية بالأساس، لأنها تبين الأثر التراكمي للعمليات والأحداث والظروف التي وقعت بالفعل وتحتوي على ثلاثة عناصر أساسية هي الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية". (الحويزي، 2015: 25).
- 3. قائمة التدفقات النقدية:** تُعدُّ قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة والأساسية والتي يكون الهدف منها هو توفير معلومات عن كافة المقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالشركة الاقتصادية.

وتعرف بأنها "كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة" كما تُعرف بأنها قائمة تقدم معلومات عن بند النقدية من حيث مصادرها، أي من أين يتم الحصول عليها؟ وما هي المصادر التي انفقت فيها، ومقدار التغير في رصيدها خلال العام؟ وكذلك تقديم معلومات عن أنشطة الشركات المختلفة" (بركة، 2015: 14).

يرى الباحثان أنَّ كل ما تم طرحه مسبقاً من تعريفات لتلك القوائم هي من وجهة نظر المستخدمين لهذه القوائم المالية وليس من وجهة نظر المحاسبين المُعدين لهذه القوائم مما يعني أنَّ القوائم المالية قد أعدت بلغة محاسبية لكي يستطيع الآخرون فهمها بصورة أسهل، أمَّا لو تم إعداد هذه القوائم وتقديم هذه التعاريف من وجهة نظر محاسبية لوجدنا أنَّ تلك المفاهيم تختلف تماماً إذ على سبيل المثال يمكن تعريف الميزانية بأنها "أرصدة الحسابات التي لم تقفل بعد" وهذا التعريف نابع من لغة محاسبية صرفة إذ أنَّ هذا التعريف لا يستطيع فهمه إلا المحاسبون وكذلك يمكن تعريف قائمة الدخل بالاستناد إلى هذا التعريف بأنها "أرصدة الحسابات التي قفلت".

مما يعني أنَّ هناك لغات تستخدم لمنشآت الأعمال وتحاول المحاسبة استخدام لغات مفهومة من مستخدمي القوائم المالية.

مما تقدم يُثار تساؤل وهو كيف قُيِّمت هذه العناصر؟ أي إنَّ العنصر المالي كيف يتم احتسابه هنا وهل يعكس الحقيقة به أو ليس هناك تدخل وحكم شخصي والذي يمكن أن يكون غير موضوعي من جهات معينة، أو هل فعلاً يعكس هذا العنصر المالي حقيقة الرقم المالي؟ أي لا يتضمن أو لا يظهر آثار التضخم أو سعر المبادلة الحقيقي في السوق... الخ

ثالثاً. مستخدمو القوائم المالية: تعد القوائم المالية الناتج النهائي والأساس للعمل المحاسبي، إذ يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات المفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة بشركة الأعمال سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أم غير مباشرة بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة من خلالها. (الكيلاي، 2008: 20)

إنَّ الفئات التي تهتم بالقوائم المالية متعددة وكل واحد منها لديه احتياجات ربما تختلف عن الآخرين من هذه القوائم ومن هذه الفئات هم: (حماد، 2001: 5-6)

1. المساهمين.

2. المودعون.

3. المقرضون.

4. إدارة الشركة.

5. الجهات الحكومية.

مما تقدم يلاحظ ان الجهات المهتمة بالقوائم المالية متعددة ومتنوعة وان القوائم المالية لا تستطيع ان توفر كافة البيانات والمعلومات لكل هذه الجهات عدا اصحاب الملكية، مما يعني ضرورة ان تكون هناك قوائم مالية ذات غرض عام والتي من خلالها ممكن ان يتم الايفاء على الاقل بالحد الأدنى من احتياجاتها.

رابعاً. لماذا القوائم المالية غير معبرة عن حقيقة الوضع المالي: هناك جملة أمور جعلت من القوائم المالية غير معبرة عن حقيقة الوضع المالي والتي عُدت في كثير من الأحيان بمشاكل تخص القوائم المالية والتي من الممكن أن تؤثر على مصداقية تلك القوائم ومن أهم المشاكل التي سوف نتطرق لها هي: (الحبيطي والشمام، 2012: 6)

1. **الأحكام المحاسبية:** إنَّ الأحكام المحاسبية تشكل مجموعة التعليمات والقوانين المحلية التي تقوم بإصدارها جهة معينة والتي تلتزم بها المحاسبة العاملة في تلك البيئة إذ إن شركة الاعمال تمثل البيئة العاملة بها المحاسبة وبهذا فإن الأحكام أو التعليمات قد تفرض من الدولة على شركات الأعمال وتسمى حينها بالقوانين أما في حالة أنَّ الشركات هي تقوم بفرضها تسمى حينها بالتعليمات، وبالنهاية فإن أثر ذلك سوف ينعكس ويعتمد إلى مهنة المحاسبة في الشركة نفسها، إنَّ الأحكام المحاسبية في أغلب الأحيان لا تتطلب دراسات فكرية عند اصدارها أو تشريعها وإنما تتطلب التناسق والانسجام سواء كان مع مصلحة البلد أو مع مصلحة الشركة فهي بذلك تكون غير خاضعة للتفكير المنطقي السليم وكذلك غير متأثرة من تطور فكري أو أنموذج معرفي لذا فإن عدم الالتزام بها يؤدي إلى تحمل العديد من العقوبات الرادعة، أي انه عند مخالفتها من الممكن أن تصل العقوبات إلى مستوى الفرد.

إنَّ هذه الأحكام يتم وضعها من قبل العديد من الجهات وكما الآتي:

- **الدولة:** تقوم الدولة بفرض تعليمات وقوانين تلتزم الشركات بتطبيقها.
- **المهنة:** تتمثل بالجهات المنظمة لمهنة المحاسبة حيث تنبع قوة الأحكام التي تصدرها من قوة القوانين التي تسند اليها قوة القانون.
- **الشركات ذاتها:** تقوم الشركات في كثير من الاحيان بإصدار أحكام محاسبية خاصة بها تلتزم بها أقسام المحاسبة.

وبهذا ومما تقدم فإن هذه التعليمات والقوانين تُعدُّ من أهم المشاكل وذلك لخضوع المحاسبة لتعليمات البيئة التي تعمل بها وذلك رغم كون المحاسبة عالمية التكوين إلا أنها تبقى وطنية التطبيق، لذا فإنَّ قوانين وتعليمات الجهة التي تنتمي لها المحاسبة سوف تؤثر بصورة كبيرة على حقيقة الوضع المالي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية في ذلك البلد.

2. **فرض الدورية:** إنَّ الأطراف الموجودة في الشركة تحتاج إلى معرفة المعلومات الخاصة بأدائها لهذا فإن فرض الدورية يلبي لهم هذه الحاجة إلا أن هذا الفرض يعتبر المعضلة الأساسية في المحاسبة إذ أدى هذا الفرض إلى خلق العديد من المشاكل المحاسبية، وخاصة تلك المتعلقة بالتسويات الجردية وتخصيص التكاليف على مختلف الدورات المحاسبية، إضافة إلى ما تتطلبه تلك العمليات من استخدام التقديرات بشكل كبير، إذ ينظر إلى القوائم المالية وفقاً لهذا الغرض باعتبارها حلقة ضمن سلسلة مستمرة من القوائم المالية وبالتالي قد تكون تقريبية وعرضة لعدم التأكد وبهذا ستتأثر قدرتها على التعبير (كيموش، 2011: 12).

خامساً. نقاط الضعف الخاصة بالقوائم المالية: إنَّ القوائم المالية تعاني من الكثير من السلبات وكذلك العديد من التحفظات التي من الممكن أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية وعلى قدرة تعبيرها عن الوضع المالي للشركة ومن أهم نقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية هي الآتية: (هندي، 2004: 116)

1. إنَّ الميزانية العمومية والمتمثلة بالمركز المالي هي تعكس لحظة الإعداد أي إنَّها لحظة إغلاق الميزانية، وهذا يعني أن الميزانية العمومية لا توضح ولا تعكس أيّاً من التغيرات التي حصلت في بنودها سواء من يوم لآخر أو من أسبوع لآخر أو من شهر لآخر، كذلك إنَّه إذا ما قامت الإدارة بعدد من التصرفات المتعمدة قبل أن يتم إقفال الميزانية، وأنَّها من الممكن قامت بذلك بغرض

- تحسين الوضع المالي للشركة بشكل مؤقت، فإن أدوات التحليل التي تعتمد على القوائم المالية من الممكن ألا تعكس حقيقة بعض من الأمور.
2. هناك العديد من المعالجات المحاسبية الخاصة ببعض الأصول كالمخزون والإهلاك والتي من الممكن أن تؤثر على نتائج قائمة الدخل، وكذلك على المركز المالي الذي تظهره الميزانية العمومية، ومن ثم فإن أي تحسن من الممكن أن يسفر عنه نتائج عمليات التحليل المالي في سنة ما قد لا يكون بسبب تحسن الأوضاع الخاصة بالشركة، لكن من الممكن أن يكون بسبب تغيير المعالجات المحاسبية التي تتبعها الشركة.
3. إنَّ القوائم المالية لا تعكس كمية عالية من المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على المركز المالي وكذلك على نتائج العمليات، وذلك إما بسبب أن تكون هذه المتغيرات من الصعب أن يتم تحديد قيمتها بمبالغ نقدية مثل السمعة الجيدة التي من الممكن أن يتصف بها أعضاء الإدارة، أو بسبب المبادئ المحاسبية والتي من الممكن تقضي بعدم إظهار أي من تلك المتغيرات في القوائم المالية ومن أمثلتها الموجودات الثابتة ومن أمثلة تلك الموجودات هي الموجودات الثابتة المستأجرة من غيرها.
4. إنَّ البنود الخاصة بالميزانية العمومية تظهر بالقيمة الدفترية، وهذا يفسر أن القيمة الخاصة ببعض البنود وبالأخص الأصول الثابتة والمخزون السلعي، من الممكن أن تبعد وبشكل كبير عن قيمتها الاحلالية أي قيمتها السائدة في السوق، وأنَّ خطورة ذلك تبدو واضحة خصوصاً في الحالات التي من الممكن أن تتعرض فيها البلاد لظواهر التضخم أو الكساد.
5. إنَّ القيمة الدفترية الخاصة ببعض الأصول الثابتة قد تكون مساوية للصفر، على الرغم من أنَّها تعمل في خطوط الإنتاج وتساعد أيضاً في توليد الأرباح.

المحور الثاني: تأثير بدائل القياس على مصداقية القوائم المالية

- أولاً. أثر اختلاف بدائل القياس في عرض القوائم المالية: لبدائل القياس المحاسبي أثر كبير على القوائم المالية ومن بين أهم تلك البدائل تأثيراً على القوائم المالية هما الكلفة التاريخية والقيمة العادلة إذ سيتم التعرف على أثر كل واحد منهما على القوائم المالية. (لودجي وآخرون، 2018: 47-48)
- أ. أثر الكلفة التاريخية على خصائص المعلومات في القوائم المالية:

خاصية الموثوقية والملاءمة: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها إذ إنَّ درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات إذ تعد الموثوقية الخاصية الأساس الثانية بعد خاصية الملائمة ولقد عرّفت بأنها "قدرة المعلومات في التأثير على عملية اتخاذ القرارات أي تبقى ملائمة بإحداث ذلك التأثير في اتخاذ القرار بغض النظر عن الأخذ أو عدم الأخذ بها من مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم (العبيدي، 2020: 40).

وتتكون من هذه الخصائص: (لودجي وآخرون، 2018: 47-48)

 - **الصدق في التعبير:** مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها وتغليب الجوهر على الشكل كما يجب أن تعبر الأرقام المحاسبية عما حدث فعلاً.
 - **القابلية للتحقق:** تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقيق منها عندما تتوفر نتائج التحقيق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام طرق القياس نفسها.

نموذج الكلفة التاريخية يتسم بالمعلومات المتولدة عنه بخليط غير متجانس من مكونات الخاصة الموثوقية فهي من ناحية قابلية التحقق بدرجة عالية من التأكد، لأنها مؤيدة بثبوتيات ومستندات وتتم معالجتها وفق مبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن من ناحية ثانية غالباً لا يحقق هذا المنهج خاصية الأمانة في التمثيل ومن ناحية الثالثة فإن هذا المنهج يحقق جزءاً من الخاصية الحياد بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس وهذا لا يعني خلوه من التحيز في العملية القياس نفسها فهو يظهر تحيزاً لجانب الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين. هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن القياس وفق الكلفة التاريخية يفتقد إلى التوقيت الزمني المناسب إي إنَّ البيانات المقدمة وفق الكلفة التاريخية تأتي متأخرة وهذا لا يخدم المصالح المستثمرين من حيث القدرة على التقييم وتنبؤ المستقبل مما يجعل خاصيتي القيمة التنبؤية والاسترجاعية محدودة. وعليه يمكن القول إنَّ أرقام الكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

ب. أثر القيمة العادلة على خصائص المعلومات في القوائم المالية:

الملاءمة والموثوقية: تُعدُّ أحد الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تكون مفيدة لاتخاذ القرار كما جاء في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية وأنَّ أفضل الصفات أو الخصائص التي تميز المعلومات من أكثرها فائدة إلى أقلها فائدة للمتخذ القرار هي في مقام الأول الملاءمة والموثوقية إذ عُرِّفت الملاءمة بـ "القدرة المعلومات في تغيير القرارات المتخذة من قبل المستخدمين بصفتهم أصحاب رأس المال" والهدف من هذه الخاصية هو اختبار طرائق القياس التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية:

- **التوقيت المناسب:** توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

- **القيمة التنبؤية:** لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذ قراره، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي الأكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

- **القيمة الاسترجاعية:** تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية ويمكن أخذ القياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال وجود فروق مهمة لدى التحقق من التقديرات القيمة العادلة وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشط، ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على الملاءمة والموثوقية، وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية وهذا ما سي طرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذا الأساس ومع ذلك فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية خاصة في ظل غياب سوق نشطة.

مما تقدم يلاحظ أن المحاسبة دقيقة بأرقامها وأن نسبة دقتها تكاد تكون 100% ولكن هذه الأرقام لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي بسبب عدم أخذ المحاسبة أو عدم القدرة على الأخذ بالقيم العادلة أو قيم التصفية كون المشروع لا يزال في طور الاستمرار.

المحور الثالث: الجانب العملي

لتعزيز ما توصل اليه الباحثان في الجانب النظري، ولزيادة التوكيد فقد تم إجراء تطبيق البحث على الشركة الوطنية لصناعة الاثاث المنزلي ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثان، تم إعداد أنموذج يمكن من خلاله التأكد من قدرة القوائم المالية على التعبير، إذ أن هذا النموذج المقدم يمكن استخدامه من قبل باحثين آخرين لغرض قياس قدرة القوائم المالية على التعبير أو تعديله وفق ما يتناسب مع عينة البحث (الشركة) التي يروم الباحثين أو المستخدمين للقوائم المالية قياس مدى قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي.

إن بناء هذا النموذج تم وفق خبرة الباحثين والاطلاع على ما كتب عن موضوع القوائم المالية وقدرتها على التعبير وكذلك الاستفسار من العديد من الاساتذة المتخصصين في المحاسبة والاطلاع على القوائم المالية للعديد من الشركات الأخرى، ومن المعروف أن القوائم للشركات تتكون من قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية لذا فإن النموذج التالي والذي تم تطبيقه على الشركة عينة البحث تم بناءه وفق تصور الباحثين والذي يخدم تحقيق هدف البحث.

الجدول (1): أنموذج التأكد من قدرة القوائم المالية على التعبير

الإجابة			القوائم المالية
نعم	لا	غير موجود أصلاً	
			أولاً. قائمة الدخل:
✓			1. المبيعات: هل إن حجم المبيعات هو فعلاً كما موضح في القوائم؟
✓			2. الإيرادات: هل إن مبلغ الإيرادات هو الرقم الحقيقي فيما لو تم مقارنته مع المبيعات؟
✓			3. اجمالي التكاليف: هل إن رقم التكاليف الظاهر هو الرقم الحقيقي؟
✓			4. الربح التشغيلي: هل مبلغ الربح التشغيلي يمثل الرقم الحقيقي؟
✓			5. الإيرادات الأخرى: هل إن رقم الإيرادات الأخرى هو حقيقي؟
✓			6. المصاريف الأخرى: هل الرقم الخاص بالمصاريف الأخرى هو رقم حقيقي؟
✓			7. ضريبة الدخل: هل الرقم الخاص بضريبة الدخل هو رقم حقيقي؟
✓			8. الربح بعد الضريبة: هل إن الربح هذا يمثل الربح الفعلي؟
			ثانياً. الميزانية:
			1. الموجودات المتداولة:
✓			أ. النقدية: هل النقدية الموجودة في الميزانية هل هي موجودة فعلاً؟
		✓	ب. أوراق مالية: هل المبالغ المتعلقة بالأوراق المالية هي فعلية وماهي هذه الأوراق؟
✓			ج. المدينون: هل الرقم الخاص بالمدينون هو فعلاً صحيح؟

الإجابة			القوائم المالية
غير موجود أصلا	لا	نعم	
	✓		- هل المدينون قادرون على السداد؟
			د. المخزون:
	✓		- هل مخزون آخر المدة مقيم بالسعر الحالي؟
		✓	- هل صلاحية المخزون بعيدة الأمد؟
		✓	- هل هو موجود فعلا وبالرقم الظاهر؟
		✓	- هل هناك عمليات شراء تمت قبل 12/31 بفترات قصيرة جدا؟
	✓		- هل الشركة غير قادرة على تصريف مخزونها؟
		✓	- هل تعاني الشركة في عجز في تسويق منتجاتها؟
		✓	- هل تم تقييم المخزون وفق الكلفة؟
		✓	- هل كافة المخزونات خاضعة لمراقبة محاسبة دورية؟
		✓	- هل جميع المخزونات معروفة ومحفوظة؟
		✓	- هل جميع أسعار تكاليف الإنتاج مسجلة في قيم المخزونات؟
		✓	- هل المخزون مقيم بشكل سليم؟
		✓	- هل يتم إجراء اختبار للمخزون المتقادم عن طريق الاستفسار من العاملين في الإدارة والانتباه إلى العناصر التي يوجد فيها ضرر أو يكون عليها غبار أو التي تكون في أماكن غير مناسبة؟
✓			- هل يتم الاستفسار عن بضاعة الأمانة أو المخزون الذي يخص مستهلكين ويوجد في المخزن الخاص بالشركة؟
✓			- هل يتم الانتباه إلى المخزون الذي يوضع في جانب خاص وتلصق عليه علامة تشير إلى عدم امتلاك هذا المخزون؟
✓			ه. أوراق القبض:
			- هل تعرض أرقام أوراق القبض كما هي فعلا؟
			- هل هناك اختلاف كبير بين أرقام أوراق القبض والمدينون؟
			2. الموجودات الثابتة:
		✓	هل الطريقة المتبعة في احتساب الاندثار هي من أفضل الطرائق؟
			أ. الأراضي:
	✓		- هل تقيم الأراضي وفق السعر الحالي؟
	✓		- هل يتم تقييم الأراضي وفق القيمة العادلة؟
		✓	- هل الرقم الظاهر هو يعكس الرقم الحقيقي؟
			ب. المباني:
	✓		- هل يتم تقييم المباني وفق السعر الحالي؟
	✓		- هل يتم تقييم المباني وفق القيمة العادلة؟

الإجابة			القوائم المالية
نعم	لا	غير موجود أصلاً	
✓			- هل الرقم الظاهر هو الرقم الحقيقي؟
			ج. الأثاث:
✓			- هل يتم تقييم الأثاث وفق السعر الحالي؟
✓			- هل يتم تقييم الأثاث وفق القيمة العادلة؟
✓			- هل الرقم الظاهر هو يعكس الرقم الحقيقي؟
			د. الآلات:
✓			- هل يتم تقييم الآلات وفق السعر الحالي؟
✓			- هل يتم تقييم الآلات وفق القيمة العادلة؟
✓			- هل الرقم الظاهر هو يعكس الرقم الحقيقي؟
			3. المطلوبات:
✓			أ. أوراق الدفع:
			- هل إنَّ الرقم الظاهر هو فعلاً يمثل الرقم الصحيح؟
			- هل هناك فرق كبير بين الدائنين وأوراق الدفع؟
			ب. الدائنون:
✓			- هل الرقم الظاهر هو الرقم الحقيقي؟
✓			- هل الشركة فعلاً قادرة على الوفاء بالتزاماتها؟
✓			- هل النقص الحاصل في رصيد الدائنين يمثل سداد من الشركة فقط أم قلة تعامل الدائنين مع الشركة لعدم قدرتها في تحقيق الأرباح مستقبلاً؟
✓			ج. القروض قصيرة الأجل:
			- هل الرقم الظاهر هو الرقم الحقيقي؟
			- هل الشركة تعتمد بالتمويل على القروض قصيرة الأجل؟
			- هل الشركة قادرة على الوفاء بالتزامات تلك القروض؟
✓			د. القروض طويلة الأجل:
			- هل الشركة قادرة على الوفاء بالتزامات تلك القروض؟
			- هل الرقم الظاهر هو الرقم الحقيقي؟
			- هل تعتمد الشركة في التمويل من خلال القروض طويلة الأجل بشكل كبير؟
			هـ. الملكية:
✓			- هل إنَّ الأرباح المحتجزة هي حقيقية؟
✓			- هل الرقم الظاهر لرأس المال هو الرقم الحقيقي؟
✓			- هل الشركة حققت أرباحاً في العام السابق؟
✓			- هل الشركة بالفعل قادرة على الاستمرار؟

الإجابة			القوائم المالية
نعم	لا	غير موجود أصلاً	
	✓		- هل الشركة قادرة على مواجهة العقبات والظروف الطارئة؟
	✓		- هل الشركة قادرة على التوسع في النشاط؟
			ثالثاً. قائمة التدفقات النقدية:
			❖ صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية
	✓		- هل الرقم الخص بها هو رقم فعلي؟
		✓	❖ صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.
			- هل إنَّ الرقم الخاص بها هو رقم فعلي؟
			❖ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
	✓		- هل الرقم الخاص بها هو رقم حقيقي؟

المصدر: من إعداد الباحثان.

****** هذا النموذج هو جزء من نموذج متكامل قام به الباحثان، وهو مدرج في رسالة الماجستير وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع اليه.

يتضمن أنموذج قدرة القوائم المالية على التعبير وكما موضح في الجدول (1) مجموعة من الاسئلة إذ تم الحصول على إجابات تلك الاسئلة من خلال المعايير في بيئة الشركة ومن خلال المقابلات الشخصية للكادر في الشركة والاطلاع على القوائم المالية المصدق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية كون الشركة مساهمة مختلطة، إذ سنقوم بالتعليق على ما موجود من إجابات وكما يأتي:

1. قائمة الدخل: إنَّ الأسئلة الموجهة إلى الشركة عينة البحث الخاصة بعناصر قائمة الدخل كانت الإجابة عليها جميعها بـ "نعم" وهذا يعني أنَّ جميع عناصر قائمة الدخل تتمتع بالقدرة على التعبير وهذا حسب إجابات الشركة.

2. قائمة الميزانية: كذلك إنَّ قائمة الميزانية تم توجيه العديد من الأسئلة بخصوص التأكد من صحة عناصرها إذ سيتم التعليق على هذه الإجابات وكما يأتي:

❖ **الموجودات المتداولة:** بالنسبة للأسئلة الموجهة لعناصر الموجودات المتداولة تم الحصول على الإجابة "نعم" لبعض منها وكما يأتي:

- النقدية: إنَّ الرقم الظاهر في القوائم وحسب الإجابة هو حقيقي لكن هذا الرقم فيما إذا لو كان غير صحيح سيدل على أنَّ القوائم المالية غير معبرة وغير حقيقية كون الشركة تريد أن تظهر أنَّ السيولة لدى الشركة جيدة.

- الأوراق المالية: لا يوجد هناك أيَّ تعاملات بالأوراق المالية من الشركة وهذا يعطي العديد من التفسيرات لربما عدم قدرة الشركة على السداد أو عدم قدرة المدينين على السداد هي السبب في ذلك.

- المدينون: إنَّ الرقم الظاهر وحسب الإجابات هو رقم حقيقي لكن من حيث القدرة على السداد فهم غير قادرين على السداد وهذا يدل على ضعف الشركة في استرداد الأموال.

- المخزون: حصلت جميع الإجابات الخاصة بالمخزون على "نعم" فيما عدا الأسئلة الخاصة بتقييم المخزون والسؤال الخاص ببضاعة الأمانة فعدم تقييم المخزون بالسعر الحالي وكذلك عدم وجود بضاعة امانة في الشركة.

❖ **الموجودات الثابتة:** إن جميع الأسئلة الخاصة بقدرة الموجودات الثابتة على التعبير حصلت على "نعم" أما بالنسبة للأسئلة المتعلقة بتقييمها فجميعها تم تقييمها بالكلفة التاريخية ولا يتم اعتماد القيمة العادلة أو السعر الحالي في عملية التقييم.

❖ **المطلوبات وحقوق الملكية:** بالنسبة للمطلوبات كان هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بعناصرها وكانت الأجوبة عليها كما يأتي:

- **أوراق الدفع:** كانت الإجابة على السؤال الخاص بأوراق الدفع بأن الشركة لم تتعامل بها أصلاً.
- **الدائنون:** كانت الإجابة على صحة الرقم الظاهر بأنها صحيحة أما الإجابة بخصوص قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كانت تدل على عدم القدرة على الوفاء بها وهذا ربما يقود الشركة إلى جعل القوائم تعكس بأن الشركة في وضع جيد مما يؤثر سلباً على قدرة تلك القوائم على التعبير أما فيما يتعلق بالنقص في رصيد الدائنين فكانت الإجابة بـ "لا".

- **القروض قصيرة وطويلة الأجل:** بالنسبة للقروض كانت الاجابة بأن الشركة لم تقم بالاقتراض من غيرها سواء كانت قروض قصيرة أو طويلة الأجل.

- **حقوق الملكية:** بالنسبة للأسئلة المتعلقة بها فكانت الإجابات بخصوص صحة رقم الأرباح المحتجزة ورقم رأس المال بأنها صحيحة أما بقية الإجابات المتعلقة بقدرة الشركة على التوسع أو مواجهة العقبات أو الاستمرارية أو تحقيق الأرباح في العام السابق فكانت بـ "لا" فبالنسبة للشركة كونها غير قادرة على الاستمرار إلا أنها ما زالت تستخدم الكلفة التاريخية في التقييم وهذا أمر سلبي يفرض الاستمرارية وكما هو معروف لا يتناسب مع الكلفة التاريخية إذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار.

3. **قائمة التدفقات النقدية:** بالنسبة للإجابات المتعلقة بها والمتمثلة بصحة أرقامها هي تدل على أنها حقيقية فيما عدا الأنشطة الاستثمارية كانت الإجابة أنها لم تتعامل بهذه الأنشطة أصلاً.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الطرح النظري والجانب العملي تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحثان أنها ضرورية لتكون القوائم المالية أكثر قدرة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي.
أولاً. الاستنتاجات:

1. صدق الفرضية الرئيسة وهي أن القوائم المالية لا تعبر بصورة مطلقة عن حقيقة الوضع المالي.
2. إنه من الصعب تحديد نسبة معينة لمصادقية القوائم المالية وقدرتها على التعبير.
3. أن القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) تحتوي على خليط من الاسعار وعادة ما يكون التغير في القيمة العادلة عن الكلفة التاريخية أكثر وضوحاً في الموجودات الثابتة وكذلك المطلوبات طويلة الاجل.
4. أن الموجودات قصيرة الاجل وكذلك المطلوبات قصيرة الاجل أنها عادة ما تقترب من القيمة العادلة وهي أقرب إلى الدقة في التقييم.
5. الاعتماد فقط في تقييم الموجودات الثابتة على الكلفة التاريخية بالرغم من احتمال عدم قدرة الشركة على الاستمرار.

6. عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وعدم قدرتها على مواجهة العقبات وهذا ممكن أن يجعل الشركة تعمل على تحسين صورة قوائمها.
7. عدم وجود فصل كامل بين المهام إذ لا يوجد كادر محاسبي متكامل أي هناك أعداد قليلة تقوم بمهام متعددة.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة ادراج حقل في القوائم المالية للقيمة العادلة مع الكلفة التاريخية وخصوصاً لفقرات الموجودات الثابتة.
2. اعتماد نموذج التقييم المذكور في هذا البحث من قبل الجهات ذات العلاقة (المستخدمين للقوائم) لقياس حقيقة الوضع المالي.
3. العمل على فصل المهام وزيادة الكادر المحاسبي لغرض تجنب الوقوع في الاخطاء المتعمدة وغير المتعمدة.
4. اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات واعتماد النشر الالكتروني والذي يحقق خاصية المعلومات والمتمثلة بالتوقيت المناسب.
5. معالجة نقاط الضعف الموجودة في القوائم المالية من قبل الشركات وكذلك الجهات المنظمة للمهنة من أجل جعل تلك القوائم أكثر قدرة على التعبير.

المصادر

المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. حماد، طارق عبد العال، 2002، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
2. هندي، منير ابراهيم، 2004، الادارة المالية، الطبعة السادسة، مركز دلتا للطباعة، بلا.
3. جعفر، عبد الإله، 2003، المحاسبة المالية مبادئ الافصاح المحاسبي، الطبعة الاولى، دار الحنين، عمان، الاردن.
4. حماد، طارق عبد العال، 2001، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

ب. الرسائل والأطاريح:

1. العبيدي، ايناس الياس، 2020، استخدام منهج Six Sigma لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية في وحدات القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
2. احلام، قساوي، 2016، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-اوماش، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
3. بركة، حنان، 2015، اوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية دراسة حالة في مؤسسة EDIMMA بالوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. الجباري، تانيا قادر عبد الرحمن فتاح، 2002، تأثير بعض القواعد المحاسبية العراقية على تحليل القوائم المالية دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المختارة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العراق.

5. كيموش، بلال، 2011، التقييم الدوري للعناصر ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
6. الحويزي، روضار عبد الكريم عبدالله، 2015، أثر تحليل القوائم المالية على التنبؤ بأسعار الأسهم (بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، بلا، بغداد، العراق.
7. الكيلاني، بسمه قيس شهاب الدين، 2008، تأثير المحاسبة الابداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها (دراسة تطبيقية في عدد من شركات القطاع المختلط)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.
8. لمياء، سنوسي، 2015، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.
9. لودجي، نبيل واليماني، بدرالدين ومراد، زين العبادي، 2018، أثر اختلاف بدائل القياس وفق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية دراسة حالة شركة سرمبال ذمم بولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

ج. الدوريات:

1. الحبيطي، قاسم محسن، الشامام، ماهر علي، 2012، المحاسبة هل هي مبادئ أم قواعد وأحكام من منظور دولي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 108.